

إدارة اقتصاد الجوائح: هو إدارة مشروعات وإدارة أزمات في آن واحد - الزلازك انموذجا-

د. سامر مظهر قنطقجی

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية



إن أثر الجائحة على الاقتصاد أثر سلبي، حيث تتوقف عجلته في المكان والزمان الذي أصابته الجائحة، وغالبا ما يلحق به تضخم كبير، لتحول الإنفاق نحو جبر ما دمره الزلزال. ويختلف الزلزال عن غيره من الجوائح؛ فالأوبئة مثل كوفيد ١٩ يجعل الناس تدخل بيوتها السليمة تجنبًا للاختلاط، كما أن البراكين وكذلك تسونامي لها مؤشرات تسمح بإبعاد الناس عن مكان الحدث ولو لدقائق، أما الزلازل فحتى الآن لا مؤشرات تنبؤية بشأن حدوثها فضلا عن تدميرها لكل شيء تصيبه (إلا ما رحم الله).

تتسبب الزلازل التي تصيب البلاد والعباد بهدم كبير، فتجعل العمران خرابًا، وتقضي على الإنسان الموجود في ذلك المكان، كما أن لها ارتدادات لا تقل خطرًا عن مركز الضربة الأساسية وتمتد لمئات الكيلومترات كنصف قطر، فيؤدي لموت بعضهم وإصابة آخرين. وسرعان ما تتحول شريحة كبيرة من الناس إلى حالة فقر شديد، ويفقدون الأهل، ويخسرون ما يملكون، وكل ذلك يحصل بثوان معدودة، فيصبح الناس بحاجة لإغاثتهم بما يبقيهم على قيد الحياة، ثم هم يحتاجون لمن يعيدهم إلى حالة سوية ليعاودوا دورهم في هذه الحياة، كالسكن وما يحتاجه من أثاث وتجهيز وطعام وشراب وذلك على وجه السرعة القصوى، ولا يخفى الأثر النفسي الذي يلحق بالبعض نتيجة هزات الزلزال وما أحدثته.

وعمومًا يُصيب اقتصاد البلد المنكوب فقدانًا لموارده البشرية والمادية، فلا تُسعفه مخازنه ولا موارده في سد تلك الاحتياجات الطارئة والمفاجئة، لذلك لابد من طلب العون من الجوار القريب والبعيد.

أنشطة المشروع الإغاثي:

- النشاط الأول، وهو النشاط الذي لا يسبقه غيره، حيث يجب على البلد المنكوب أن يبدأ بتجييش موارده كلها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الناس العالقين تحت البيوت المدمرة أملا في سحب الأحياء السالمين والمصابين من بين الأنقاض، ويسابق لأجل ذلك الوقت، فكلما مرّ الوقت قلّت فرص استنقاذ ناجين أحياء. ويجب إنجاز هذا النشاط خلال ٢٥٠-٢٥٠ ساعة عمل متواصلة كحد أقصى، حيث بعد ذلك تقل فرص العثور على الأحياء.
 - الأنشطة التالية، وتكون على التوازي، وهي:
 - ١. البدء سريعًا بإزالة الأنقاض التي تهدمت بسبب الزلزال.
- إيجاد سُكنى لإيواء الناس الذين أصيبوا بآثار الزلزال سواء ممن تهدم بيته أو أصابه خطر السقوط لاحقًا، وذلك بإنشاء الخيم أو المساعدة باستئجار البيوت أو الفنادق أو بتحفيز الناس على استضافة بعض المتضررين سواء من أقاربهم أو جوارهم.
 - ٣. تقديم الطعام والشراب (بشكل إسعافي) لمن شردهم الزلزال.
- ٤. تأمين الأمن للناس حيث تنتشر عصابات السرقة والاغتصاب والمتاجرة بالأعضاء والتي تستغل
 انشغال الناس بمصابهم.
 - ٥. تأمين حدود البلد البحرية والجوية والبرية من الاعتداء الخارجي.
- 7. تأمين حماية البلد من تسلل الجواسيس واستغلال انشغال السلطات الأمنية بما أصاب البلاد والعباد.
- الأنشطة النهائية، تتمثل بتأمين مساكن دائمة للمتضررين، وإعمار ما تهدم، وإعادة تنمية الاقتصاد. ولأجل ذلك تشرع فرق الدفاع المدني بمختلف أشكاله بالإضافة لفرق من الجيش في المساعدة والعون، ويهرع المتطوعون من أفراد المجتمع المحلي والمنظمات الدولية للمساعدة، كما تشرع فرق الإنقاذ المتخصصة من الدول الصديقة (وأحيانا غير الصديقة) في التوافد على البلد المنكوب لمد يد العون.

وتظهر جاهزية اقتصاد البلد المنكوب من خلال ما يملكه من بنى تحتية تيسر حركة اللوجستيات كالطرق السريعة والمطارات ووفرة الآليات الثقيلة. وتوفير الاتصالات لتغطية المناطق المنكوبة لحاجة الناس المصابة والعالقة للتواصل مع فرق الإنقاذ ومع أهاليهم أيضاً. ويعتبر توفير التطبيقات والبرامج ضروريًا لتواصل

الناس سواء بإرشادهم أو تنبيههم أو مساعدتهم في الوصول لما هو متاح من مخيمات أو مراكز إيواء أو بيوت سكني أو مشافي ومراكز صحية.

ويجب أن يكون البلد قادرًا على حشد طاقاته المادية والبشرية المدربة للسيطرة على آثار الزلزال، إضافة لسرعة تغيير بعض أنظمته المصرفية والمالية لتوصيل الاحتياجات النقدية والمادية للمناطق المنكوبة. ويعتبر القطاع الصحي أكثر القطاعات حاجة للمساعدة فمهما بلغ من التكامل قبل الجائحة فإن شدة الحاجة وضيق الوقت أمام أعمال الإنقاذ تجعل إدارته صعبة وحرجة للغاية.

وتستغل بعض الدول تلك الظروف بتسييس مساعداتها للدولة المنكوبة أو بالتجسس عليها أو بسرقة أشيائها.

إن إدارة الجائحة هي أشبه ما تكون بإدارة مشروع في ظل أزمة شديدة، وأضيق ما فيه الوقت الذي تكون بدايته مفروضة من الزلزال نفسه، أما نهايته فتكون على مراحل طبقا للأنشطة المذكورة. وتعتبر إدارة التنسيق بين فرق الدفاع المدني والجيش والمتطوعين المحليين والخارجيين الأكثر حساسية تجنبا لإضاعة الوقت والموارد.

ويجب أن تكون إدارة الأزمات في البلد مجهزة بسيناريوهات تُعرف بألوان متعارف عليها عالميًا، حيث أن شدة الزلزال هي مفتاح فرض السيناريو المبرمج سابقًا وعلى خلية الأزمات الحكومية أن تكون رهن التنفيذ على مدار الوقت قبل وقوع الزلزال. ولا يخفى على علماء التضاريس والجيولوجيا توزع البلدان المعرضة للزلازل كما لا يخفى على الخبراء معرفة آثار كل زلزال بناء على شدته، وعلى ذلك يجب أن تكون البلد مجهزة ١٠٠٪ لكل تلك السيناريوهات أ، ولا يصح أن تتخبط إدارة البلدان المعرضة للزلازل للفوضى حتى لا تخسر الكثير، فتتراجع اقتصاداتها وتتدهور أحوالها وأحوال مواطنيها.

دور اقتصاد الصدقات ضمن هيكل الاقتصاد

إن البنية الهيكلية للاقتصاد من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي أن يمثل اقتصاد الصدقات ٢.٥٪ كحد أدنى، وهي نسبة الزكاة المخصصة لمعالجة حالات الفقر التي قد تصيب المجتمع الإسلامي، ثم يمكن أن تزداد تلك النسبة بحسب الحاجة، فالأصل أنها حالة استثنائية لمواجهة ما قد يصيب أفراد المجتمع من فاقة

_

¹ للمؤلف، قراءة استراتيجية لخطط تركيا الاقتصادية لمواجهة أزمتي كورونا والعقوبات الاقتصادية الأمريكية، رابط: https://kantakji.com/6236/

وعوز كالفقر والغرم وما شابهه؛ فإذا أصاب البلد حالة طارئة، وجب على المجتمع وحكومته ممثلة ببيت المال أو وزارته، المسارعة في إعادة الاستقرار وتحمل العبء مع المنكوبين وعدم تركهم يعانون ويتألمون لوحدهم دون الاكتراث بمصابهم. فلابد من طمأنة خوفهم، ولابد من سد جوعتهم، ثم مساعدتهم للعودة للعمل ليكونوا معينين لأنفسهم ولعائلاتهم، وتعتبر الكوارث مسؤولة عن ١٪ من فشل أعمال الشركات والأفراد، وإن عدم مد يد العون لهم مؤداه خلخلة اقتصادية تتبعها إشكاليات اجتماعية قد تقود لتدمير النسيج الاجتماعي وهذا ما يعني القلاقل والحروب الأهلية، ولربما طمع العدو الخارجي باجتياح البلد بحجة ضبط الأمن الاستراتيجي على حدوده.

أسس اقتصاد الصدقات:

إن أسس اقتصاد الصدقات، تتلخص بالآتى:

- تربية الناس على إغاثة الملهوف فهذه ثقافة يفتقدها غير المسلمين، روى أبو موسى الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: على كل مسلم صدقة، فقالوا: يا نبي الله، فمن لم يجد؟ قال: يعمل بيده، فينفع نفسه ويتصدق قالوا: فإن لم يجد؟ قال: يُعين ذا الحاجة الملهوف، قالوا: فإن لم يجد؟ قال: فيعمل بالمعروف، وليمسك عن الشر، فإنها له صدقة.
- تطبيق الزكاة؛ لأنها تمويل مستدام، بحجم واضح وتوزع في مصارف محددة، أما عند الجائحة فيمكن تعجيلها لكثرة مستحقيها من المصارف المحددة. وتطبق الزكاة بشكل فردي لأنها فرض على كل مسلم، أو ضمن مؤسسة الزكاة إن كانت إدارتها تعمل بشكل شفاف وواضح، وهذا هو الأولى.
- فإن لم تكف أموال الزكاة، فإن في المال حقًا سوى الزكاة، ويُحدد حجم هذا الحق حجم الضرورة الذي فرضته الكارثة التي ألمت بالأمة، وهذا مفروض على كل مُستطيع، يشمل ذلك بيت المال العام وأموال الناس من أهل البلد ثم البلاد الجاورة وخاصة الإسلامية تماشيا مع فرض إغاثة الملهوف. يقول الله تعالى: لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُولُّوا وُجُوهَ كُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلُّكِنَّ الْبِرِّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْبَوْ الْبُو اللهِ وَاللهِ وَ

بأسٌّ وضرٌّ، يصبر أهلها، ويستحقون مال الزكاة ممن فرضت عليه، ويستحقون أكثر من ذلك بما يرفع عنهم بأسهم وضرَّهم، فالتكافل بين أفراد المجتمع الإسلامي ركنٌ وأساسٌ، لقوله تعالى: وَتَعَاوَنُواعَلَى البُرِّوالتَّقُوى (المائدة: ٢).

- هناك أحكام فقهية خاصة بوقت الجوائح، لرفع الحرج عن الناس. فمن أصابته جائحة رُفع ضررها عن المتضرر.
- تعتبر موارد بيت المال وموارد بيت الزكاة وموارد مؤسسة الوقف موارد داعمة لرفع ضرر الجوائح. ويضاف إليها القروض الحسنة للمتضررين ريثما يعاودون نشاطهم الإنتاجي ويقضون تلك القروض دون زيادة عليها.

إن اقتصاد الجوائح يجمع بين إدارة المشروعات وإدارة أزمات في آن، حيث تمهد إدارة الأزمات التخطيط والتمهيد لما تحتاجه إدارة مشروعات الإغاثة عندما تقع الجائحة ولا يصح غير ذلك.

رحم الله شهداء زلزال تركيا وسوريا وأنقذ مفقوديهم وشفى جرحاهم وعوض مبتلاهم. وشكر الله كل من قدم عونًا مهما كان حجمه ونوعه، ولا تنسوا الدعاء لهم، والتبرع بما يعينكم الله عليه.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٩ رجب ١٤٤٤ هـ الموافق ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٢٣ م